السكان والصحة.. علاقة جدلية وتأثير متبادل

احتفلت بلادنا وسائر بلدان العالم نهاية الاسبوع الماضي بيوم الصحة العالمي تحت شعار " بالاستثمار في الصحة يبنى مستقبلاً أكثر امناً" الاحتفال نظمته وزارة الصحة العامة والسكان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وحضره عدد من القيادات الصحية وممثلو المنظمات الدولية المانحة ومنظمات المجتمع المدني وعدد من اعضاء مجلس النواب والشورى ورجال السلك الدبلوماسي المعتمدون أكدت فيه قيادة وزارة الصحة العامة والسكان اهمية تضافر الجهود الرسمية والشعبية والاقليمية والدولية للاستثمار الامثل في الصحة التي تعتبر من الركائز الاساسية للتنمية المستدامة مجددة الدعوة الى تعزيز وتوسيع الشراكة الفاعلة للارتقاء بالاوضاع الصحية وتطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ووضع معايير علمية للحد من الوفيات وتعزيز الوقاية.

"السكان والتنمية" وبهذه المناسبة تتناول في السطور التالية العلاقة الجدلية والتأثير المتبادل بين السكان والصحة حسب ما اورده كتاب اساسيات علم السكان الصادر عن مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء والذي جاء فيه:-

إعداد / بشير الحزمي

السنة مما تسبب هذه الزيادة في السكان عوائق تنموية كثيرة من اهمها ارتفاع معدلات الاعالة واتساع القاعدة الهرمية للسكان صغار السن الذين يشكلون تقريباً 48 % من مجموع السكان بما يتطلب إنفاق متواصل لتوفير الحياة المناسبة والخدمة الجيدة خصوصاً في مجال التعليم والصحة والمتطلبات الأخرى الاستهلاكية والاحتياج للعديد من المرافق الأخرى.

كما ان معدلات الاعالة العمرية تشكل مايقارب 120 % في حين ترتفع العالية الاقتصادية الى 45 % مما يولد اختناقات كبيرة في الاتفاق العام لخدمات والسلع وتحسن اداء بقية المرافق وعلى سبيل امثال تم احتساب الاحتياجات الاستثمارية والتشغيلية لتحسينات المطلوبة في مجال التعليم فقد تم رفع معدلات التحاق الطلاب في مراحل التعليم الاساسي من 57 %الى 85 % فاتت أنتائج توحي بضرورة توفير بناء 42 الف فهل في الفترة 1992م-2001م توظيف 72 الف مدرس واعتماد 16 مليار ريال مصاريف تشغيلية بأسعار عام 1990م وبالتالي فإن هذا الانفاق الهائل المطلوب بمجابهة النمو السكاني المتزايد فقط وليس من اجل تحسين الوضع التعليمي فكيف تكون بقية القطاعات الخدمية الاخرى والتي لاتقل عما أشير اليه فإنه سيتضح لنا مدى خطورة النمو السكاني وضرورة تكاتف الجهود من اجل تقليص حدة هذا التوتر وفي القطاع الريفي بشكل عام تزداد معدلات الخصوبة البشرية من5-7.6 مولود لكل إمرأة في عمر الانجاب وهذا المعدل وضع الريفي في حافة الفقر والمجاعة ويقف حجر عثرة امام الجهود التنموية مما ينعكس سلبا على سكان الريف وحسب التعداد الاخير للسكان اتضع ان نسبة 83 % تقريبا من السكان يتركزون في الريف وهذه النسبة هم تحت عمر 18 عاماً ويقدر لهذا العدد ان يتضاعف خلال 24 سنة والذي سيزيد الوضع سوءً على ماهو عليه من فقر .

لذا فإن اهتمام الدولة والمجتمع يجب ان يركز على تقليل المراضة، والحد منها اكثر من معالجة الافراد كما ان العناية الصحية يجب ان تركز اولا على الوقاية المبكرة من المرض ومن ثم علاجه عند حدوثه وثانيا تأهيل المريض للعودة الى حياته العملية الطبيعية.

التنمية الصحية

ان التنمية الصحية تهدف اساساً الى تحسين الاوضاع الصحية للمجتمع وذلك بالتخلص التدريجي من اسباب المراضه والوفيات وتكتسب اهميتها كونها تمس العامل الاساسي للتنمية وهو الانسان الذي به تتحقق التنمية وهو الذي يجني ثمارها في نفس الوقت، وبالمقابل فإن تحسين الصحة يتوقف على مدى التقدم المحرز على ثلاث جبهات رئيسية هي : التغذية والرعاية الصحية، والاصحاح البيئي.

انعكاسات الوضع الصحي على الابعاد السكانية

ان الوضع الصحي له تأثير على النمو السكاني اذ عن طريق تخفيض المراضاة والوافيات تتأثر معدلات الخصوبة كما ان تحسين الوضع الصحي يساعد على تحاشي أمراض كان من الممكن ان تؤدي الى زيادة احتمال الإصابة بالعقم.

السكان والصحة .. علاقة جدلية وتأثير متبادل

ان العلاقة الجدلية والتأثير المتبادل بين السكان والصحة يتضح جلياً من خلال العديد من المرتكزات لعل أهمها:

-انتشار الامراض التناسلية والتهابات الحوض تؤدي الى زيادة الإصابة بالعقم.

-الإصابة ببعض الامراض المعدية كالملاريا وداء المقوسات وغيرها تؤدي الى الاجهاضات او الولادات الميته او المبتسرة او مواليد بأوزان منخفضة.

-النمو السكاني السريع يؤدي الى زيادة الضغط على الخدمات الصحية مما يؤثر سلباً على نوعية هذه الخدمات الامر الذي بدروه يزيد من المراضة والوفيات .

-الكثافة السكانية المفرطة تؤدي الى انتشار الامراض المعدية والأوبئة وتدهور البيئة خاصة في البلدان النامية.

-يتأثر السلوك الانجابي للأمهات والآباء في المجتمعات التي تكثر فيها الوفيات لاسيما وفيات الرضع والاطفال دون الخامسة، حيث يحاولون تعويض هذه الوفيات بمزيد من الانجاب.

-ان ارتفاع معدل تكرار الحمل، والفواصل الزمنية القصيرة بين حمل وآخر يؤثر سلباً على صحة الام والطفل.

-ان الحمل المبكر والمتأخر له تأثير سلبي على صحة الأم والوليد.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات العلمية بأن الوفيات لدى الأمهات البالغات من العمر 15 عاماً فقط كانت سبعة أضعاف الوفيات لدى الأمهات اللاتي أعمارهن تتراوح بين 34.20 عاما.

كما ان العديد من الدراسات اثبتت بما لايدع مجالات للشك ان هناك علاقة طردية بين عدداً الولادات ووفيات الامهات فكلما زادت الولادات زاد معدل وفيات الامهات.

المشكلات السكانية وبعدها الصحي

وعلى الرغم من ان الشواهد تدل على ان الجمهورية اليمنية دخلت في المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي التي تتميز بالثبات النسبي لمعدلات الخصوبة المرتفعة اوميلها للانخفاض بشكل طفيف وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لانحسار الأوبئة والامراض المعدية والمستوطنة الناتج عن التحسن النسبي في الخدمات الطبية والصحية وكذا خدمات الاصحاح البيئي.

غير ان الزيادة السكانية ووعي المواطن وإقباله على الخدمات الصحية والطبية جعل نسبة الإقبال على الخدمات الطبية والصحية تتزايد بشكل كبير مما يجعل الخدمات المتوفرة تبدو ضئيلة وفي تناقص دائم مقارنة بالطلب المتزايد عليها الامر الذي يؤدي الى تضائل فعالياتها وشموليتها المتمثلة بتناقص نسب التغطية بالخدمات الصحية، ولعل مايزيد الحال سوءً هو تضائل وثبات نسبة الإنفاق القومي على الصحة.

كما ان معدلات الزيادة السريعة في السكان لها تأثير سلبي على فرص تنمية الوارد والتنمية على المستويين القومي والقطاعي وعلى الأصعدة الخدمية للسكان من مياه شرب وخدمات صحية وتعليم وأمن وإنارة وغيره من الخدمات الأساسية كما ينعكس على رفاهية الفرد والأسرة صحياً وثقافياً ومعيشياً.

ان تقدير الاحتياجات المستقبلية في القطاع الصحي بعد جزءاً من التخطيط الصحي، الذي بدوره يحتاج الى معرفة النمو السكاني وعدد السكان بشكل عام والتوزيع الجغرافي بالاضافة الى التركيب العمري والنوعي لهم، فمن المعروف ان فئات من المجتمع تحتاج الى نوع من الخدمات الصحية تختلف عنه للفئات العمرية الاخرى.

الى ذلك فإن نمط النمو السكاني المرتفع سيؤدي بالضرورة الى زيادة الطلب والاحتياج الى تأهيل للقوى العاملة في المجال الصحي، وكذلك للمؤسسات الصحية وسيكون الطلب اكثر بكثير اذا ما حاولنا تحسين هذه النسبة وتخفيف العبء بغية الوصول الى نوعية افضل للرعاية الصحية المقدمة للمواطنين، لكن البديل المنخفض الذي تبني اهداف الاستراتيجية السكانية ونشر برامج تنظيم الاسرة بشكل اكبر وتخفيض مستوى الخصوبة سيجعل من رفع المستوى الصحي للسكان امراً مقدوراً عليه وبتكلفة اقل تتناسب الى حد ما مع امكانية البلد المعني ومن المؤسف ان تظل نسبة كبيرة من سكان اليمن " قاطني الريف" لايحصلون الا على مايقرب من ربع الخدمات الصحية والطبية المتوفرة بينما يذهب مايقرب من ثلاثة ارباح تلك الخدمات الى السكان (قاطني المدن).

ومن ذلك يتضح ان الخدمات الصحية المقدمة على مستوى الجمهورية لاتغطي إلا نسبة بسيطة من السكان وان معظم الكوادر الطبية والصحية وكذا المؤسسات الصحية تتركز في عواصم بعض المحافظات.

الأسرة والمجتمع

إذا كانت هناك مشكلة سكانية في مجتمع ما، سواء أكانت ناجمة عن زيادة السكان او ارتفاع معدل الخصوبة كما هو الحال في الدول النامية، او كانت ناجمة عن نقص السكان وتراجع معدل الخصوبة(في بعض الدول الأوروبية) فإن الأسرة هي المكان الذي ينبغي أن يبحث فيه عن أسباب وعن نتائج مثل هذه المشكلة ان الأسرة الخلية الأولى والأساسية في أي مجتمع، وبالتالي فهي المرآة التي تنعكس عليها كافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وعلى رأسها المشكلات الديموغرافية والسكانية وإذا كانت الاسرة هي العنصر الاساسي في تكوين المجتمع فإن الانسان هو العنصر الاساسي في تكوين الاسرة ويبدأ الاهتمام بهذا الإنسان ليس فقط من كونه طفلا ولكن من كونه جنيناً في بطن أمه، مروراً به خلال مراحل تطوره المختلفة بدءاً من الطفولة المبكرة، الى الطفولة المتأخرة الى المراهقة والبلوغ ثم النضج لتبدأ مرحلة جديدة وهي التفكير في الزواج وتكوين الاسرة ولذلك تختلف أشكال الاسرة ووظائفها باختلاف مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي فالأسرة مؤسسة اجتماعية تبعث عن ظروف الحياة الطبيعية، وهي نتاج بشري صادر عن الإنسان وتتأثر به فتبدل النظم الاقتصادية وتطور الاحتياجات والاعراف والممارسات الاجتماعية يتحكمان في تكييف الشكل الذي تقوم عليه الاسرة وفي تحديد الروابط بين افرادها، وفي تطوير وظائف والطبيعة الاجتماعية من اهم الوظائف الاساسية للأسرة هي الوظيفة البيولوجية، والمتمثلة في ارضاع الطفل من الثدي لمدة عامين وتمنحه من خلال ذلك الشعور بالدفء والاطمئنان وحنان الوالدين والوظيفة الثقافية من حيث ان الاسرة هي صلة الوصل بين الفرد والمجتمع وهي الاطار العام الذي يحدد تصرفات الافراد عن طريق نقل القيم المتوارثة والعادات والأعراف والتقاليد وقواعد السلوك والاداب العامة وهي المعلم الاول والذي يقوم بتكييف الافراد اجتماعياً للوظيفة الاقتصادية من حيث اعتبارها مؤسسة إنتاجية استهلاكية في وقت واحد وللوظيفة النفسية والاجتماعية من حيث قيام الاسرة بتزويد الاطفال بمختلف الخبرات الضرورية بما في ذلك اللغة والدين والمركز الاجتماعي وهي الوسط الملائم لاقامة الكيان النفسي السليم المتوازن لعناصرها ولكي تستطيع الاسرة ان تقوم بوظائفها البيولوجية والاجتماعية خير قيام لابد التقييد بجملة من القواعد التي باتت معروفة باسم (تنظيم الاسرة) وذلك من اجل ان تكون الاسرة سواء من حيث الكم (عدد الافراد) او من حيث الكيف (نوعية وخصائص هؤلاء الافراد الصحية والثقافية)عنصراً فاعلاً ومؤثراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بصورة عامة وفي العملية التنموية بصورة خاصة.

د.فهد محمود الصبري

بدعم من صندوق الأمم المتحدة

إنشاء وحدة لدعم البرامج لتعزيز اللامركزية في المجالات المتعلقة بالقضايا السكانية

تحدثنا في العدد الماضي من هذه الصفحة " السكان والتنمية" عن المكون الأول للبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان والذي سيتم تنفيذه في اليمن خلال المدة (2007-2011م)، اما اليوم فسوف نتطرق من خلال هذه الصفحة السكانية الى المكون الثاني للبرنامج والمتمثل بمحور السكان والتنمية، حيث يركز هذا الجزء من البرنامج القطري للصندوق على القضايا والموضوعات المرتبطة بالسكان والتنمية، باعتبار ان هذا الامر يشكل واحدا من تحديات التنمية المستدامة في اليمن، ويحظى بأولوية خاصة لدى الحكومة وشركاء اليمن في التنمية ولهذا، سيسعى الصندوق لدعم الجهود التي تستهدف بناء الرأسمال البشري وتحسين أداء شبكات الحماية الاجتماعية، بما يساعد اليمن من بلوغ أهداف التنمية الألفية، ويمكن الحكومة من اخراج السياسة الوطنية للسكان واستراتيجية الصحة الانجابية الى حيز التطبيق على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمديريات على حد سواء.

ويهدف البرنامج القطري لصندوق الامم المتحدة للسكان الى دعم القدرات الفنية والادارية وتعزيز البناء المؤسسي لكافة الجهات المشاركة في تنفيذ المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق وذلك من اجل ضمان جودة المخرجات المتوخاة من هذه البرامج ولتحقيق هذه الغاية، سيعمل الصندوق على انشاء وحدة لدعم البرامج تكون تابعة للمجلس الوطني للسكان، وتهدف هذه الوحدة الى تعزيز اللامزكزية للدولة خصوصاً في المجالات ذات الصلة بالقضايا السكانية والرعاية الصحية والصحة الانجابية، وبما يفضي الى تنامي الوعي لدى الجهات المستفيدة من هذه البرامج والخدمات بأهمية ملكية هذه البرامج كضرورة لازمة لديمومتها واستمراريتها وخاصة على مستوى المديريات والمحافظات، حيث ستكون هناك ضوابط وشروط مرجعية لتنظيم عمل وحدة دعم البرامج، وسيتم التشاور حول هذه الضوابط والشروط المرجعية بين الصندوق والجهات ذات العلاقة ممثلة في المجلس الوطني للسكان ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وذلك بعد مدة من التوقيع على الخطة التنفيذية للبرنامج القطري للاعوام 2007-2011م.

ومن المؤمل ان تسهم وحدة دعم البرامج في تعزيز البناء المؤسسي لشركاء الصندوق في عمليات التنفيذ خصوصاً في مجالات التخطيط والإدارة والتنسيق والتقييم والمتابعة، كما يتوقع ايضا ان تسهم هذه الوحدة في تنامي الوعي العام بأهداف وبرامج صندوق الامم المتحدة للسكان في خلق فئات ضاغطة ومناصرة(على المستوى المحلي) للبرامج والاهداف التي يسعى الصندوق لتحقيقها على المستوى القطاعي وبما يساعد على تسارع الخطى في اتجاه ادماج القضايا السكانية وقضايا النوع الاجتماعي وخدمات الرعاية والصحة الانجابية في خطط التنمية على المستوى القومي والمحلي.

امين عبدالله ابراهيم

الغاية العامة والاهداف والمجالات الرئيسية

الاستراتيجية الوطنية للاعلام والتثقيف والاتصال السكاني

تتمحور الغاية العامة للإستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني حول (ايجاد بيئة داعمة لتحقيق اهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامجها التنفيذية وإحداث تغيير ايجابي في مستوى المعرفة والاتجاهات والسلوك الديموغرافي للجمهور وخاصة ما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الاسرة ومواجهة الاتجاهات السلبية التي تستند الى سوء الفهم صنف المعرفة والعادات والشائعات وذلك للوصول الى تحقيق التوازن بين المتطلبات السكانية والموارد والتنمية المستدامة)ويمكن ترجمة هذه الغاية الى اهداف مرحلية محددة قابلة للتنفيذ والمتابعة والتقييم من خلال تبني استراتيجيات تنفيذية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ضمن شراكة مؤسسية رسمية وشعبية ومجتمعية في نطاق الاطار العام وآلية التنسيق التي توفرها هذه الاستراتيجية.

شوقي العباسي

وتتضمن هذه الاهداف مايلي:

1-زيادة حجم الرسائل الإعلامية، وتحسين مضمونها.

2-زيادة نسبة المواد الإعلامية، وتحسين مضمونها.

3-زيادة عدد الإعلاميين المدربين وغيرهم من موصلي الرسائل الإعلامية.

4-رفع معدل التدريب الاعلامي والإرتقاء بنوعية مدخلاته.

5-توصيل الرسائل الاعلامية الى عموم الجمهور والى كافة الفئات المستهدفة في كافة مناطق الجمهورية.

6-زيادة الدعم الرسمي ومشاركة المجتمع في نشر الوعي السكاني.

7-توفير معلومات كافية على المعرفة ومواقف وممارسات الجهود ونشرها واستخدامها.

×وتغطي مجالات الاستراتيجية الوطنية للاعلام والتثقيف والاتصال السكاني القضايا الرئيسية التي تتعامل معها السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها التنفيذية مراعية اعتبارات اساسية في تحديد اهداف واساليب ومضامين الرسالة الاعلامية لكل مجال من مجالات عمل الاستراتيجية وتتمثل هذه الاعتبارات في (شمولية الغايات والاهداف السكانية والترابط القطاعي والبرامجي وتعدد الجهات المنفذة والفئات المستهدفة وضرورة التكامل فيما بينها، وتوفير البيئة المناسبة المحققة لشروط نجاح الاستراتيجية وتتمثل القضايا الرئيسية التي تغطي مجالات الاستراتيجية الآتي:

1-الصحة العامة والصحة الإنجابية.

2-النوع الاجتماعي.

3-النشئ والشباب والتنمية.

4-التثقيف والتدريب السكاني في مجال التعليم النظامي وغير النظامي

5-السكان والتنمية المستدامة.

وحسب التعداد الاخير للسكان اتضح ان بنسبة 83% تقريبا من السكان يتركزون في الريف وهذه النسبة هم تحت عمر 18 عاماً يمكن لهذا العدد ان يتضاعف خلال 24 سنة والذي سيزيد الوضع سوءً على ماهو عليه من فقر ويهدد افاق وامال المستقبل المستدامة مستقبلا، كما ان هذا الارتفاع في عدد السكان عموما وسكن الريف خصوصا له الكثير من الاثار حيث تقلص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الى اقل من 0.03 % من الهكتار مما يولد انماط زراعية غير مجدية اقتصادياً بالاضافة الى عدم استغلال الارض فيضطر الفرد الى هجرها وعدم استغلالها خاصة مع انتشار ظاهرة الجفاف وزيادتها من سنة الى اخرى، وزادت اتساع الفجوة الغذائية بالذات في مجال الحبوب واصبحت تشكل ثلاثة اضعاف ماكانت عليه في بداية التسعينيات، حيث اصبح مايقارب 70 % من الفقراء في الأرياف حيث التدني في الخصائص السكانية المتعلقة بالتعليم والصحة وتفشي الامية بدلا من تقلصها فقد اتسعت وزادت ظاهرة الزواج المبكر للفتيات لتركهن سلك التعليم لعدم قدرة الاسر على إعالتهن مما يزيد من ويلات جديدة للارياف.

وعليه فإن المدركين حقائق التنمية في مجال السكان يؤكدون ان النهوض الاقتصادي والإجتماعي المتصاعد لاي بلد يتحقق عادة حين يتجاوز المجتمع المعني العشر سنوات الاولى لمرحلة التحول الديمقراطي والتي يتوقف في النمو المتزايد سنويا وتتثقل اعدد كبيرة من الفئة العمرية دون الخاصة الى منشآت النشطين اقتصاديا.

وهنا تكمن اهمية التوعية السكانية في اوساط المجتمع الريفي لان برامج التوعية السكانية في ظروف ريفية معينة قد تساعد الريفيين واسرهم على تقريب وتحديد طبيعة المتطلبات والمشاكل ذات الأولوية والتي لها مكونات سكانية كما تساعد على ايجاد فهم افضل لكيفية نشأة المشكلات السكانية والنتائج الناجمة عن قراراتهم وردود افعالهم بالاضافة الى ان التوعية السكانية بشأن السكان الريفيين على الفهم بأن التنمية الزراعية والاجتماعية تتأثر الى حد ما بالتغيرات السكانية وتؤدي الى جعل المجتمع الريفي اكثر صحة واكثر ثقافه وهذا بدوره سينعكس على زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعية الحياة الريفية.

ان التوصل الى تحسين نوعي في الحالة الصحية للسكان عن طريق تكثيف العمل في مجال الرعاية الصحية الاولية، والتركيز على خدمات الامومة والطفولة والعمل على التحكم في امراض الحمل والولادة والنفاس والوقاية منه او السيطرة على الامراض المعدية والمتواطنة، وتحسين الوضع الغذائي في المجتمع، وتوفير الماء النقي وتحسين الظروف السكنية للأسر، وزيادة التغطية بالخدمات الصحية الإساسية للسكان يعد هدفاً استراتيجياً ملزماً تبنته الحكومة اليمنية، وتؤكد عليه في العديد من خططها وبرامجها المختلفة وتعرف الصحة بمفهومها الشامل والكامل بأنها المرآة الصادقة التي تعكس مدى التطور الاجتماعي، كما ان المؤشرات التنموية الاجتماعية تعد ركيزة أساسية للصحة وإحدى المعايير الحساسة لها، فالصحة تعني الانسان المنتج الذي يعد هدف التنمية ووسيلتها.

وتعريف منظمة الصحة العالمية للصحة ينص على انها حالة الاكتمال الفيزيائي والعقلي للشخص وشعوره بالرفاه الاجتماعي التام ، وليس مجرد غياب المرض او العجز.

ومن هنا يتضح ان الجوانب الاجتماعية للإنسان جزء اساس من صحته، ، كما ان الصحة تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية.

وللصحة تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي تتمثل بزيادة الانتاج فالأصحاء اكثر قدرة على الانتاج في شتى الميادين، كما ان التحسن الصحي والغذائي من شأنه ان يزيل القصور العقلي والذهني عند الاطفال ويجعل من الأجيال قوة قادرة على الدفع بعجلة التنمية قدما الى الامام.

×آثار النمو السكاني على التنمية الريفية

هناك إجماع بأن المتغيرات السكانية تؤثر على التنمية الريفية مبدئيا بإبطاء جهود التنمية وهذا يعني ضرورة حساب التقدم في افتتاح الغذاء والصحة والتعليم والمجالات الأخرى إمام زيادة الطلب الناجم عن الزيادة السكانية المرتفعة والتي تصل الى مايزيد عن 3 % في

أخي المواطن .. أختي المواطنة:

التحصين المستمر رصيد طفلك لنيل وقاية كاملة من شلل الاطفال